المحاضرة 04

أساس علم العقاب في الفكر القديم والحديث.

أساس العقاب في الفكر القديم.

-في المجتمعات البدائية: الطابع المهيمن للمجتمعات القديمة ، أي أن البدائية دينية. تستمد السلطة قوتها من المعتقدات الدينية ويخضع الأفراد للمعتقدات الدينية ، والجريمة هي العصيان والعقوبة هي التكفير الديني ، ولهذا كان لرب أو رئيس العشيرة أو القبيلة. سلطة الحياة أو الموت ، والأفراد يقبلون عقاب الآلهة ، وبهذا المعنى لم يكن هناك مكان لموازنة العقوبة بالجريمة ، ولكن العقاب كان مصيرًا مكتوبًا لهم يجب على الأفراد الخضوع لها للالتزامات الدينية .

في المجتمعات الشرقية القديمة: في هذه المجتمعات أيضًا ، سيطرت الروح الدينية على التشريع وكان التبرير الديني أساس العقوبة . وقد تم العثور على هذه الشخصية الدينية في قوانين بابل ، وأشهرها قانون حامو ربي ، مؤسس الإمبراطورية البابلية ، المنسوب إلى القرن السابع عشر قبل الميلاد.

حيث كانت الجرائم خطايا دينية يحكمها مبدأ القصاص، لأن العقوبة على نفس النوع من العمل والعقاب ترقى إلى الاعتداء وإذا كان هناك اختلاف في مستويات العقوبة ، لا يرجع إلى اختلاف التحيز أو الخطأ ، بل إلى وضع الضحية وما إذا كان شخصًا من الناس أو رجال دين.

-بالنسبة لليونانيين: بدأ الاختلاط بالطبيعة الدينية للعقاب ، السياسي ، الذي هو الحفاظ على النظام الاجتماعي. إن الجريمة ليست فقط جريمة ضد السلطات الإلهية، ولكنها تمثل أيضًا اضطرابات اجتماعية. ونتيجة لذلك ، لم يظهر الطابع السياسي للعقاب إلا في المجتمع القديم لأثينا.

لم يعد الغرض من العقاب يقتصر على إرضاء الآلهة، ولكن أيضًا على الحفاظ على النظام الاجتماعي.

وربما كان السبب هو ازدهار الفكر الفلسفي بالإضافة إلى الفكر الديني، ولهذا السبب دعا الفلاسفة (أفلاطون وأرسطو على وجه الخصوص) إلى شخصية العقاب ؛ بمعنى أنها لا تفرض فقط على مرتكب الجريمة ، حيث جادلوا بأن الغرض من العقاب ليس فقط الانتقام ، ولكن أيضًا لحماية المجتمع من ارتكاب الجريمة عند أيضا المستقبل .

-في روما القديمة: كان العقاب مبنياً على العقوبة وكان الهدف السياسي هو الحفاظ على النظام العام والسلام بين المواطنين. بالإضافة إلى قوة العقوبات ، نظام الدم أو المصالحة ، أي أن الضحية والجاني يقبلان مبلغًا من الأموال التي تلقاها السابق مقابل التنازل عن حقه في الانتقام ، كان لهيمنة الشخصية الدينية تأثير على إيلاء اهتمام خاص لمعاقبة الجرائم التي تؤثر على الأسرة والمجتمع ، لأن العقوبة كانت تهدف إلى تهدئة غضب الآلهة .

ظل هذا الأساس الديني للعقاب واسع الانتشار حتى دخلت المسيحية الإمبراطورية الرومانية ، ودعت إلى المساواة بين الناس والقضاء على التمييز بينهم ضد نفس المجرم.

- العصر الإقطاعي وبداية العصر الحديث: في العصر البربري والإقطاعي الذي أعقب سقوط الإمبراطورية الرومانية ، كانت العقوبة بمثابة انتقام فردي للضحية ، ثم أصبح الانتقام عامًا وخاصًا في نفس الوقت ، وكان للتأثير الديني في ذلك الوقت تأثير لم يكن سهلاً. جمعت الكنيسة بين السلطات الدينية والمدنية ، ومارس رجال الدين العدالة الجنائية ، كما فعلت محاكمهم الخاصة.

أما العقوبة فقد أصبحت ردة فعل على الخطيئة، كما اعتبر أي إساءة للأخلاق جريمة، والتوبة بين الكنائس يجب أن تكون علنية لإصلاح آثار الخطيئة والوراثة.

وقد وصلت إلى مستوى خطير من الخطورة والقسوة في الجرائم ضد الدين والأخلاق، ويلاحظ الاهتمام في هذه الفترة بالمكون الأخلاقي للجريمة، وقد اكتسبت الإرادة أهمية حاسمة.

مع بداية العصر الحديث في أوائل القرن السادس عشر، اختفى المبدأ الفردي الذي ميز تشريعات العصور الوسطى، ودعت السلطة الحاكمة إلى أن العدالة العقابية جاءت من الملك أو الملك، وأن فكرة الدولة والمصلحة العامة فوق المصلحة الخاصة، والاعتراف للدولة بسلطة غير محددة لضمان بقائها ومصلحتها في إرساء النظام العام، و لم يكن تأكيد هذه السلطة الجديدة سهلاً وبسيطًا ، لذلك كان من الضروري إضافة عقوبات قاسية ووحشية جديدة إلى جانب ما كان بالفعل رداً على أسباب سياسية وعلى حساب الشخصية الإنسانية.

ونتيجة لذلك، تحول أساس العقوبة من الفرد إلى قاعدة اجتماعية تتوخى أهدافًا عامة تهدف إلى مكافحة الجريمة في المجتمع.